

على الباقي بدمته فان حصل في الارض ثم استحق المسترك ولا يقف للمبايع شيئا
والله اعلم **مسألة** في رجل اشرك من اخر من عطف في ارضه ثمن معلوم شرط المايع
في الشئ المذكور فوجد منه كامله حلوا الشمس الحبل وسط المبرك على الشئ المذكور
واستقله وبقى الارض من غير ادب مالكا الارض ثم ان المشرع باع الشئ الى اخر بعد
انقضاء المدة وانقضت المدة وعاد الشئ باقى السؤال وفيه انه شرط انه كان
يوجد الارض بعده المدة على المشرع تصفيتها بقطع الشئ وهو **الجواب**
خروجه انه لا يبيع مع العطف المذكور ولا وقته منه والبيع الموقت باطل كما
صرح به اصحاب المتابعين على ائمتنا عليهم السلام في المايع رد الثمن ويغيره ثم
شئ العطف المذكور ومع المشرع الى الاخر لا يبيع فلذلك رجع وشرط
المذكور على المشرع والله اعلم **مسألة** ما قولكم سدي فيما
اذا اراد بعض الشركاء بالمعهد ان يفتك حصته فقلنا ناي المعهد ثابتة
من بعض حقه والحال انهم تلقوه من مورثهم فهل من اراد الفكاك ان يفتك
بما حقه شرعا ويقتوه بالسنه البيهيم مناه المعهد ذلك ليكون سبيل
الى صون حقه والا ضرر هنا فماذا الحكم وضحوا الحكم وهو واقعه بارز في حقه
لا عدلهم كما السالكون اخره وما قول سادق فيما ادعاه المايع
غالباً عن من يفتك الفكاك وادان يفتك فهل يقتول العاصم من حيث الفكاك
ويقتل المال منه فان قلتم نعم كما تشهد له نظاير المسئلة فذاك

وعلى هذا

مس
مس
مس

وعلى هذا فما العنينة المعنيم هنا فان المايع المدة المعتصم في حوز المايع على البايع
فذاك لغير سابق قد مضى الوقت على من اراد ان يفتك فلا يبيع المايع
الى المايع حيث كان بدون المسافة المعنيم فهل يفتك في الحال من هنا وانما
بان العاصم اذا يفتك مقامه مطلقاً او ما السبيل الى وصول هذا الحقه حيث
قلتم مقام المايع مقامه فلم يوجد هو كما هو كثير في المملكات لا سيما ما روى
حضرت موت بهد كفى الاستهاد على ارادة الفكاك ووضع المال عند عدل المايع
كالشفع مجرد الاستهاد على ارادة الشفع وكمن روي ببيع المايع او لا يجيبوا
جواباً شافياً لا عدلهم المسئلة **الجواب** انه اذا امتنع المعهد من قبول الفكاك
احد الورثة ثم قال له الوارث اما ان تقبل الفكاك حصتي راما ان تقبلني من الصفقة كلها
وايبرك مهر لك وانما امر اجابة الوارث الى ذلك وبدلك يدفع الضرر لا سيما اذا
تعد الفكاك المايع او يتعسر لعنه بعض الورثة او امتناعه او اسقاطه او عداه
غير ذلك وقد ائتمى بذلك العلامة عند الرحمن في محله مردوع وصرح به في فتاويه
وليس للمعهد الامتناع بعد عرض الوارث له اخذ الامرين لا انتفاء الضرر كما
هو واضح واما قول السائيد رحمه الله تعالى فلو كانت المايع عاملاً واد للمعهد
الفكاك فهل يقتول العاصم في الفكاك وقبض الفكاك او لا فاجابه

Copyrighted King's University